

فان قلت لم يناسب الله عز وجل في التلاميذ المتعاطفين بتقديم المولدين او العاملين والمجانب عن عدم التناوب
 بالتفني في العبارة ما فيه للصدور ان لم يكن القلب اي الجمل شفاء وهو شفاء لذات الصدور فهو اي المجانب
 بهذا ضرورة لا ينفك صب اليه ما يمكن المجانب بشئ آخر كما سنعلم الصعيدي ان التناوب عنده عدم التناوب
 لا يستعمل للطهارة الا عند الضرورة قلت لم يناسب بينهما تحت اوله الاول انه لم يفرق الله عز وجل او الصدور ضار اليه
 عنه بين الفعلين في الحقيقة بشئ من الحكم سوى القتل والاسر بان لم يوجد فيهم من لم يقتل ولم يورثه فليس عليه حكم
 يفرق بينهما في اللفظ بشئ من الفرق بان يورث الاول او يقدم الثاني للتناوب بين اللفظ والحكم والورث الثاني
 ان الحكم الذي يفهم من الثاني الذي هو قوله وتاسرون فريقا امره نفس ما بين القتل والاسر وان الحكم الذي يفهم
 من المقدم الذي هو قوله وتقتلون فريقا امره ان هي عبارة عن القتل الذي هو سبب عنها
 مجازا مرسل ادعي ان اعظم داهية وامر ما يفهم من الثاني ضرورة والمحل محل العقاب فقدم على ما هو شدة
 العتاب على فعله اضمما بان لا يكون الاضراء والثالث ان الجمع بين الفعلين المذكورين اولين الفرق
 بينهما باحد المفعولين على سبيل منع التوليد من اول الامر على اضعاف القتل والاسر معا فيم بحيث لم يكن واحد
 منهم الا قتل او اسر فهذا يورث معنى غير ما اداه بقوله لم يفرق بشئ فلم يفرق بشئ كما لا يخفى على المتأمل الصادق
 والرابع ان الفرق بين المفعولين بالجمع بين الفعلين احصر من الجمع بينهما وادق من التناوب فيها بتقدمها
 اذا خبرها ليدل على انهم تفرقوا في ما جرى عليهم فتمت قتلهم من اسرها ومختلفا في قتلها ويمكن ان يقال في
 وجه اولية الجمع وادقية الفرق ان المتكلم يبدء بالاصح فالاصح فالرسمي لا لانوا مشهورين وكان القتل واردا
 عليهم والنساء والذوارك لم يكونا مشهورين وكان الاسر واردا عليها وهو اظهر من القتل اذ ينبغي
 فيظهر للرأى قدم من المحليين على الفضل القائم به ما شرروا من الفعلين على المحل الخفي ما ظهر قال الخطيب
 والخامس ان التناوب بين المتعاطفين بتقديم العاملين او المولدين من اول الامر متعلق بابعده وهو قوله
 يوم ان العصف للفرق الاول الحق من قتلهم لان الثاني لم يقتل وعف عن القتل واسر اذ المجملتان
 لاننا سنا سببين في اللفظ يوقع في الوجه في بادى النظر انها متساويتان في المعنى اذ تناسب اللفظ
 يدل بالانضمام على تناسب المعنى فان قلت لم يوضح التناوب القتل الثاني بمسببة الاول قلت لعل الثاني
 لم يصل الى درجة اتخافهم للقتل لانهم الذوارك والنساء واما جهة التعلل ومغفرتة فماتة ثلثة لما قيل
 ذكره دهر يك صلا كرم غارزير يورث بصرهم فلا يذنب في ما قل الله عز وجل ان الله لا يفيض ان يشرك به اي يكفر به
 ويفقر يادون ذلك من بشار من الصغار والكبار ثم فاضد الكلام من البلاء طريفا واضحا وهذا ايراد
 اللفظ على طين المعنى المراد السداد عن الاضلال من كل المواد بحيث لا ينطبق اليه فتشبه ولا فساد
 وقوله فريقا تقتلون وتاسرون فريقا مكتوبة عن اضلال ذلك الطريق بتاويل غير حقيق فساد
 فلة التحقيق اذ اضلال الطريق انما يكون بالقتل والاسر والسير من كل طريق معون الله المقدر

محمد الحسين الكيزي

فان قلت لم يناسب بين الجهتين المتعلقين بان تكون المظروف والمطوف عليه على نفس واحد وذلك ما يقتضيه
المعولان بان يقال فزيفا تقتلون وفريقا تسرون بناء على الاهتمام بتعلق الفعلين او بتقديم العاملين بناء
على ما هو الاصل من تأخير متعلقات الفعل ولا يمكن ان يجاب بان علته عدم كون المتعلقين
على وتيرة واحدة هو التفنن الذي هو الصنيع البدئية لانه يشبه عليه منع التفرقة يستفاد بان
الدليل اعم من الذكر لمحصل التفنن بما اذا قيل تقتلون فريقا وفريقا تسرون على ان التفنن
لكونه من المحركات البدئية التابعة للبلاغة انما يقترب بعد بلاغة الكلام واذا لم تكن المحركات
مستتباستين خرج الكلام عن البلاغة فلا يعقبها بد لك التفنن وانه انما يجنى اذا كان اول الكلام
جاء يا على الاصل واخره مخالفا فيقال ارتكبت المخالفة للتفنن وهي هنا بالكلية فهو لعدم تمام
ما فيه للصعود من شفاء فلا يرتكب في الكلام الذي هو شفاء لصعود المعنيين فهو في التعليل به هي هنا
لا الصعيف في صدار التيميم به عند عدم الماء والخروج عنه فان كان هذا التاويل الناقص هنا يوجب العجز والنقص
في كلام النابغة تعالى قلت السائل لم يفرق بينهما اي لم يبد فارقا بين العاملين وكذا المعولان
بحيث يوجب تقديم احد العاملين على معموله وتأخير الآخر عنه فلذا لم يفرق بين تقديمها وكذا بين
تأخيرها فحكم بان المناسب لتقديم المعولان او تأخيرها فان قلت اذا كان ضمير لم يفرق عاندا الى السائل
ينبغي ان يذكره بطريق الخطاب لمناسبة قوله فان قلت قلت فيه التفات من الخطاب الى الغيبة
كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم اى بك واختاره لئلا يهمل ان السائل لضعف
سؤاله لا يلحق ان يتوجه اليه الخطاب وان كان حاضرا بل يستلزم الغائب والفرق بين
العاملين واضح اذا التالى او المظروف وهو تسرون امتد الى امتداد مارة من المتعلق بالنية الى
الحجة الجاهلية لانه يبقى مدة مديدة يظهر لكل احد فشاقت منه نفس الاسير فتيلا الما
وهنا يابى روية كل احد من اعدائه وكذا من غيرها بخلاف القتل فان المجهاني وغيره
وآلام الروحاني امتد من الجسائي وكذا المسمى من غيره وبدا عليه ان كثيرا من اولى الحجة بخيار القتل
على كونه اسيرا بل يقتل نفسه بعد الاسارة لئلا يدوم عليه العار وللأشارة الى ان التالى اقول
والمبتدأ ضعف قدم على معموله اهتماما به واضرا المتلو كن هذا بناء على عدم اعتقادهم بتبعه بهم هو
والا فالقتل امر محجب نفس الامر لانه وسيلة الى قيام ساعتهم الشارالية بخبر من مات فقد قامت
قيامته والامة لهم ادهى اى من كل ما يعرض لهم في الدنيا من الاسر وغيره وادهى افضل تفضيل
من اللاهية وهو امر مماثل لا يمتد لها وانها وامتد ما ذكر لان غدا بها للكفار غير مفارق مني شد
مارة من الاسر وغيره ولا لانت فطنة ان يقال تقدم تسرون على معموله لاف في تلك الاشارة فلاحا
الى جمع الفعلين دفعه بقوله واجمع بينهما اولى من الفرق اى الفصل بينهما بمعمول تقتلون في ذلك لانه
لواضرا المعولان لم يثبت السامع لتلك النكتة لكونها خارجين على الاصل بخلاف ما اذا لم يكونا على نفس
واحد اذ هو يتامل فيشعر بها ولان الفريق المقتول ههنا الرجال وهم مشهورون ومن شأنهم القتال والكرار
هم الشا والداراء لم يكونا مشهورين والعادة جارية بالاهتمام والابتداء بالاشارة والافق

دائرة صورة
العلماء الثلاثة

وقال الصوزوق وعيان قال الله كونا فكانا
بالأبواب فافعل الحن قيل لم لم تقبل فعلين والاصل
في كان ان يكون ناقصة ففعل اريد ان انزل الله تعالى ففعلت

والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال
والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال
والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال

والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال
والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال
والفعل على اربعة اقسام
الاشارة والامر والنجي والاعمال

(صباحاً مساءً اعلم الربط كذا)

(قبيل نوم بالخي وقيل د ١٠)

(وبعد عصر انكر الفتن حاجاً)

(انشاء نلت الخير والفلاح)

(ما الله

(انا انقصدت ان

(الربط لان العبرة

(يكن في شرط

(ومنه الاخر

